

Distr.: General
28 April 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة 2020-2019

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادئ للفترة 2020-2019.



الرجاء إعادة استعمال الورق



موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للفترة 2020-2019

موجز

في بداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، سيتعين على منطقة آسيا والمحيط الهادئ التعجيل بإحراز تقدم لتحقيق طموحاتها بحلول عام 2030. ومن المرجح أن تؤدي جائحة مرض فيروس كورونا وتداعياتها إلى زيادة تعقيد مسار التنمية المستدامة في المنطقة. وهذه الوثيقة تتضمن أحدث البيانات عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال السنة الماضية في مجال النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة، وفي التصدي للجائحة وتأثيراتها في المنطقة، كما تتضمن تحليلاً لتلك الأعمال ولمحة عامة عنها.

وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعلّق على أعمال اللجنة وأن يحيط علماً بهذه الوثيقة.

أولا - مقدمة

1 - تقف منطقة آسيا والمحيط الهادئ عند مفترق طرق في بداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. وقد حقق النمو الاقتصادي في العقد الماضي الرخاء، بيد أن المنطقة لم تجد بعد مسارا مستداما وشاملا للجميع. ويُلقى تزايد اللامساواة واستبعاد الفئات الضعيفة، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية، والتدهور البيئي، وزيادة الهشاشة تجاه الكوارث الناجمة عن المناخ، بظلالها بشكل متزايد على الازدهار الاقتصادي في المنطقة. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة كشف وتفاقم أوجه التفاوت وأوجه الضعف المتأصلة وقد تكون لها آثار سلبية مستقبلا على مسار المنطقة نحو التنمية المستدامة.

2 - ودأبت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية) على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيها لتحديد وتنفيذ إجراءات معجلة، تمشيا مع خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ. وتواصل اللجنة استخدام منتداهما الحكومي الدولي لدعم متابعة واستعراض القواعد والمعايير والإجراءات الإقليمية. كما تواصل استخدام منتجاتها المعرفية لتسليط الضوء على نقاط الدخول إلى الإجراءات المعجلة في طائفة واسعة من المجالات، مثل الحد من مخاطر الكوارث، والتوسع الحضري المستدام، وحماية المحيطات والاستخدام المستدام لها. وصممت اللجنة الدعم التقني خصيصا للدول الأعضاء، ولا سيما من خلال بناء القدرات في مجالات مثل رفع البلد من فئة أقل البلدان نموا، واستخدام البيانات في تقرير السياسات، وتمويل البنى التحتية.

3 - ولمواجهة جائحة كوفيد-19، أجرت اللجنة تحليلات سريعة للآثار والتدابير المتخذة في مجال السياسات بهدف الإساهام في التقييمات وتدابير التصدي العالمية والإقليمية على نطاق الأمم المتحدة، وفي سياق إطار الأمم المتحدة للمواجهة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لمرض كوفيد-19. وتقوم اللجنة أيضا بإعادة صياغة برنامج عملها لدعم العمل في المجالات الرئيسية التالية: (أ) حفز الاقتصادات من خلال تدابير مالية ونقدية تتماشى مع خطة عام 2030 واتفاق باريس؛ (ب) حماية الناس، ولا سيما أضعفهم وأكثرهم تضررا من الجائحة، بوسائل من ضمنها سياسات الحماية الاجتماعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ج) إصلاح سلاسل الإمداد وإكسابها القدرة على الصمود من خلال التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتعزيز الربط في مجالات التجارة والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستتفقد مجالات العمل تلك في إطار مبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل". وفي هذا الصدد، ستستخدم اللجنة سلطتها التنظيمية كمنبر حكومي دولي للتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى على الصعيد الإقليمي وستدخل في شراكات مع المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة التعاون الإقليمي لجنوب آسيا، فضلا عن أصحاب مصلحة آخرين.

4 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في العام الماضي، في شراكة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومصارف التنمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال.

ثانياً - النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

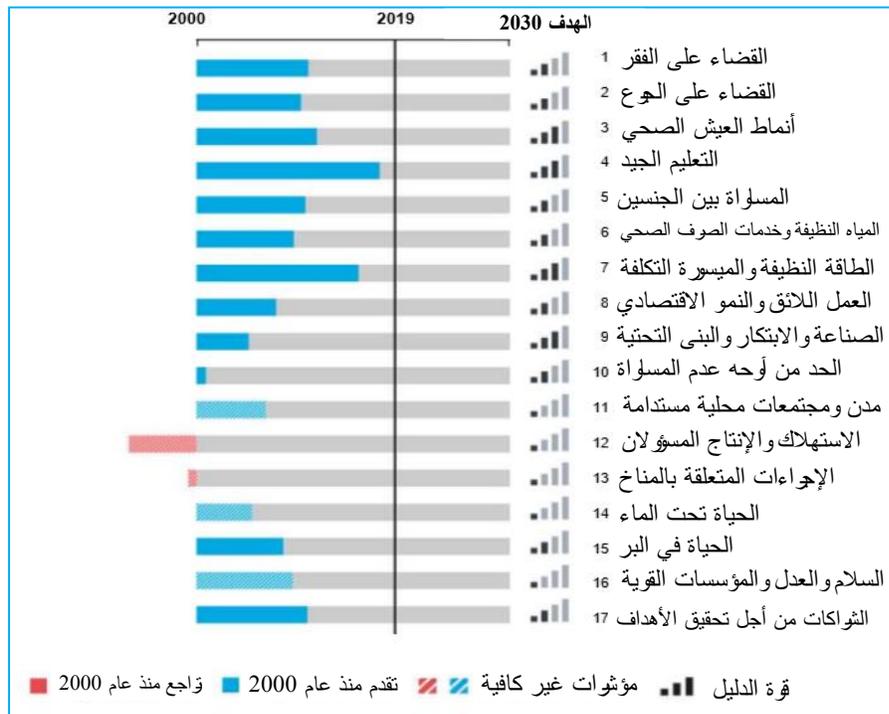
ألف - تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

5 - حتى قبل جائحة كوفيد-19، لم تكن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل، ولا مناطقها دون الإقليمية، تسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الشكل). فقد أحرزت المنطقة تقدماً قوياً في سبيل تحقيق بعض الأهداف مثل الهدف 1 (الحد من الفقر) والهدف 4 (التعليم الجيد)، ولكن في الوقت نفسه، لم يحرز تقدم يُذكر في تحقيق الهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة) والهدف 14 (الحياة تحت الماء).

6 - وتشهد المنطقة تراجعاً فيما يتعلق بالهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 13 (العمل المناخي). فلا تزال بلدان آسيا والمحيط الهادئ مسؤولة عن أكثر من نصف انبعاثات غازات الدفيئة في العالم. والمنطقة هي أيضاً موطن للبلدان الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وبسبب الكوارث، يتباطأ التقدم المحرز في الحد من الفقر، بل وينحسر هذا التقدم في كثير من الحالات في الوقت الذي يستمر فيه ازدياد أوجه اللامساواة.

7 - وعلاوة على ذلك، لا تزال مجموعات كثيرة من الناس تواجه حواجز هيكلية تحول دون تكافؤ الفرص والمشاركة المتساوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فعلى سبيل المثال، وفي حين أن العديد من الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ لديها قوانين تحمي النساء والفتيات من التمييز وتعزز المساواة بين الجنسين، فإن النساء والفتيات في المنطقة ما زلن يتعرضن للعنف الجنساني والتحرش والاتجار بالأشخاص.

لمحة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، 2019



المصدر: التقرير المرحلي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2020 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F 10).

باء - خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ

عدم ترك أحد خلف الركب

8 - إن عدم ترك أحد خلف الركب هو التزام محوري لخطة عام 2030. وقد تحسنت نوعية حياة الكثير من الأشخاص في آسيا والمحيط الهادئ، غير أن الفجوة بين الفئات آخذة في الاتساع. ولمواجهة ذلك، تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية اتخاذ إجراءات كفيلة بإحداث التغيير لسد الفجوة بين الجنسين وكفالة التساوي في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة.

9 - وباعتماد منهاج عمل بيجين في عام 1995، أخذت قيادات العالم على عاتقها التزاما تاريخيا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ ذلك الحين، تزايد عدد النساء اللائي بإمكانهن الحصول على تعليم جيد، وتحقيق نتائج تعليمية أعلى، والمشاركة في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ. بيد أن التقدم كان بطيئا ولا تزال أنماط من عدم المساواة قائمة. ففي عام 2019، بلغ متوسط تمثيل المرأة في مجالس النواب أو المجالس النيابية الأحادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 20 في المائة، متخلفا عن المتوسط العالمي البالغ 25 في المائة⁽¹⁾. ومن الأرجح أيضا أن تعمل النساء في بيئات هشة، حيث يعمل ما نسبته نحو 64 في المائة من العاملات في الاقتصاد غير النظامي.

10 - وفي هذا السياق، أجرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية استعراضا إقليميا للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (انظر ESCAP/MCBR/2019/1). وفي المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتمادهما (بيجين+25)، المعقود في بانكوك في الفترة بين 27 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، اعتمدت الدول الأعضاء الإعلان التطلعي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: استعراض بيجين+25 (انظر ESCAP/76/8/Add.1)، الذي اعترفت فيه بكون المرأة طرفا مساهما رئيسيا وعاملا مهما جدا في مكافحة الفقر وأوجه عدم المساواة، ودعت الحكومات إلى التمكين الاقتصادي للمرأة وكفالة نظم الحماية الاجتماعية الشاملة للجميع، والخدمات العامة والبنية التحتية، وإحداث تحول في المعايير السلبية المتعلقة بالجنسين.

11 - وفيما يتعلق بإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة وقيامها بدور قيادي في الميدان الاقتصادي، تفود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مشروعا لحفز ريادة المرأة للأعمال بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويسهم المشروع، الذي ينفذ في بنغلاديش وساموا وفيجي وكمبوديا ونيبال، في كسر الحواجز التي تواجهها رائدات الأعمال مع التركيز على ثلاثة مجالات مترابطة للتأثير: هي السياسات والدعوة؛ والتمويل الابتكاري؛ ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومهارات الأعمال التجارية.

12 - ونقع في قلب عمل أمانة اللجنة بشأن التنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة استراتيجية إنشيوين من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ. وقد أبرزت اللجنة، في تحليلها

(1) *Pathways to Influence: Promoting the Role of Women's Transformative Leadership to Achieve the SDGs in Asia and the Pacific* (United Nations publication, Sales No. E.20.II.F.4)

لمسائل الإعاقة لعام 2019 ضمن التحليلات التي تجريها مرة كل سنتين أن 690 مليون شخص من ذوي الإعاقة لا يزالون يواجهون عقبات عديدة تحول دون مشاركتهم، وأنه يلزم زيادة الاستثمار في التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة من أجل تضييق الفجوات⁽²⁾. وكان هذا أيضا موضوع الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022، التي عقدت في عام 2019.

13 - وتواصل استعراض تنفيذ استراتيجية إنشيوين في المنتدى الإقليمي المعني بالنهوض بالتنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة من خلال خطة عمل بيجين للإسراع بتنفيذ استراتيجية إنشيوين، الذي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد الصيني للأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وشدد المنتدى على ضرورة تقديم الدعم التقني في موامة الأطر الدولية والإقليمية للتنمية المراعية لاعتبارات الإعاقة مع الخطط والسياسات الوطنية. ولهذا الغرض، ما برحت الأمانة تقدم المشورة في مجال السياسات والدعم التقني لتعزيز قدرات تقييم الإعاقة وجمع البيانات المتعلقة بها في بلدان مثل أذربيجان وبوتان وسري لانكا وميانمار وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة).

14 - وإقرارا بالدور المهم للحماية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، طلبت لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، باستكشاف ووضع طريقة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الحماية الاجتماعية. ولهذا الغرض، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، فريقا من الخبراء الحكوميين نتج عنه تعميم مشروع خطة عمل إقليمية بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ على جميع أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبين إليها لمزيد من الآراء والمناقشات.

15 - ووضعت الأمانة أيضا منهجيات وأدوات عملية للمساعدة في عملية وضع السياسات الوطنية من أجل عدم ترك أحد خلف الركب. وباستخدام بيانات مستمدة من دراسات استقصائية لأسر معيشية ممثلة على الصعيد الوطني، وضعت منهجيات مبتكرة تشتمل على تحليل لشجرات التصنيف والانحدار ومؤشر للتغاير، ووزعت على الحكومات والجهات الوطنية صاحبة المصلحة. وعلى الصعيد الوطني، طبقت المنهجيات في عمليات بناء القدرات لمساعدة واضعي السياسات في الدول الأعضاء في شمال آسيا ووسطها على تحديد الفئات الأشد تخلفا عن الركب وقياس عدم المساواة في الفرص فيما يتعلق بطائفة واسعة من الخدمات الأساسية. ووضعت أيضا مجموعة أدوات للحماية الاجتماعية كوسيلة تقييم تفاعلية لواضعي السياسات. وإلى جانب التمكين من إتاحة أكثر من 100 من الممارسات الجيدة وأدلة التعلم الإلكتروني، تساعد مجموعة الأدوات تلك واضعي السياسات في تحديد الثغرات التي تعترض التغطية على الصعيد القطري واستحداث خطوات لسدها استنادا إلى الخطوات التي تتخذها حاليا بلدان أخرى لسد ثغرات مماثلة.

16 - ويتطلب الوصول إلى أشد الفئات تخلفا عن الركب إدماج الفئات التي يصعب الوصول إليها والفئات المهمشة في نظم التسجيل. وقد أنجز 38 استعراضا مرحليا لمنتصف المدة على الصعيد الوطني كجزء من تقييم منتصف المدة لإطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي يسرته الأمانة وفريق التوجيه الإقليمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ وجهات إنمائية شريكة. وتحققت تحسينات ملحوظة في تسجيل

(2) *Disability at a Glance 2019: Investing in Accessibility in Asia and the Pacific – Strategic Approaches to Achieving Disability-inclusive Sustainable Development* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.5).

المواليد، ولا سيما في جنوب آسيا. ومع ذلك، لا يزال تسجيل أكثر الفئات صعوبة في الوصول إليها والفئات المهمشة يشكل تحدياً.

الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها

17 - لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ تتعرض لكوارث في بيئة تزداد تعقيداً وبعداً عن إمكانية التيقن. فوفقاً للتقرير عن الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2019: مشهد مخاطر الكوارث في كامل أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ - مسارات نحو اكتساب القدرة على الصمود وشمول الجميع والتمكين *Asia-Pacific Disaster Report 2019: The Disaster Riskscape across Asia-Pacific - Pathways for Resilience, Inclusion and Empowerment*، تبلغ الخسائر الاقتصادية السنوية للكوارث 675 بليون دولار عند احتساب الظواهر السريعة والظواهر البطيئة الحدوث على حد سواء⁽³⁾. فضلاً عن ذلك، هناك صلات معقدة بين الكوارث وعدم المساواة والفقر، ولم يكن الاستثمار في القدرة على الصمود كافياً لتعويض الخسائر الناجمة عن الكوارث.

18 - وأكدت لجنة الحد من مخاطر الكوارث، في التقرير عن دورتها السادسة المعقودة في بانكوك في الفترة من 28 إلى 30 آب/أغسطس 2019، أهمية تعميق البحوث التحليلية لدعم القرارات السياساتية المراعية للمخاطر، والاستجابة للجغرافيا المتغيرة وتزايد مخاطر الكوارث. وأوصت لجنة الحد من مخاطر الكوارث اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بزيادة التعاون الإقليمي لاستكمال الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز استخدام التطبيقات الفضائية للحد من تلك المخاطر وبناء القدرة على الصمود لدعم البلدان ذات القدرات المنخفضة ومخاطر الكوارث المرتفعة (ESCAP/CDR/2019/3).

19 - وفي ظل الجفاف المستمر في جنوب شرق آسيا، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا دراسة بعنوان "الاستعداد لسنوات الجفاف: بناء القدرة على مواجهة الجفاف في جنوب شرق آسيا - مع التركيز على فييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار: تحديث عام 2020"، في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة المعنية بإدارة الكوارث التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في نيسان/أبريل 2019. وأدت الدراسة إلى بذل جهود مستمرة لوضع نهج على مستوى رابطة أمم جنوب شرق آسيا إزاء الجفاف وبناء القدرة على الصمود. وعلى الصعيد الوطني، نسقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، كرئيس مشارك للفريق العامل المواضيعي المعني بالحد من مخاطر الكوارث وبالقدرة على مواجهتها، بعثة تقنية مشتركة للأمم المتحدة إلى جمهورية إيران الإسلامية في عام 2019 بناء على طلب الحكومة، لدعم وضع استراتيجية وطنية للتعامل مع الكوارث، وإجراء تقييم للاحتياجات بعد وقوع الكوارث، وتنظيم حلقة عمل بشأن إدارة مخاطر الفيضانات.

20 - وسعياً إلى النهوض باستخدام الأدوات الجغرافية المكانية الممكنة رقمياً للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها، ما برحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تساعد الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030). وقدم الدعم إلى الحكومات في فيرغيزستان وغيرها من بلدان وسط آسيا لإدماج البيانات الجغرافية المكانية في نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر.

(3) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.19.II.F.12.

21 - وفي عام 2019، نظرت اللجنة الإحصائية في إطار الإحصاءات المتصلة بالكوارث الذي وُضع لإرشاد المكاتب الإحصائية ووكالات إدارة الكوارث في إعداد إحصاءات شاملة عن الكوارث، تكون قابلة للمقارنة زمنياً وفيما بين البلدان ومتسقة مع متطلبات الرصد في إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030. وأعربت اللجنة الإحصائية عن تقديرها لإطار الإحصاءات المتصلة بالكوارث باعتباره نقطة انطلاق لوضع إرشادات دولية للإحصاءات المتصلة بالكوارث (انظر E/2019/24-E/CN.3/2019/34). وللنهوض بهذا العمل، سيشترك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث واللجنة الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة فريق عالمي من الخبراء مشترك بين الوكالات تحت رعاية اللجنة الإحصائية.

تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

22 - يسلط التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2020⁽⁴⁾ الضوء على افتقار المنطقة بشكل لافت للنظر إلى التقدم في العمل المناخي من أجل الاستدامة البيئية، الذي تترتب عليه عواقب يقع أشدها على المدن في جميع أنحاء المنطقة. وأظهر التحليل الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الآسيوي ومؤسسة روكفلر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات شريكة أخرى، أنه مع تحول المنطقة في معظمها إلى منطقة حضرية لأول مرة في تاريخ البشرية في عام 2019، فإن مدنها تواجه أربعة تحديات مترابطة، هي الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية، وآثار تغير المناخ، ومخاطر الكوارث، وتزايد أوجه عدم المساواة⁽⁵⁾. واقترحت أربعة مجالات متكاملة ذات أولوية، هي: التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي؛ وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر في المستقبل؛ ودعم التفاعل الفعال بين الأفراد والتكنولوجيا؛ وأدوات التمويل. كما استخدم التحليل في حوارات السياسات الحضرية الوطنية، ومنها المنتدى الحضري الأول لكمبوديا، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية.

23 - وساعد التحليل على تحديد سياق المنتدى السابع للمناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وحضره أكثر من 5 000 مشارك. وقد اختتم المنتدى بإطلاق منهاج بيانغ للحضر المستدام. وفي إطار تدابير المتابعة، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وموئل الأمم المتحدة وجهات شريكة أكاديمية عُمد آسيا والمحيط الهادئ من أجل بناء قدرات العُمد الجدد على تنفيذ حلول حضرية إنمائية مستدامة دعماً للخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

24 - وتتوقف معالجة حالات الطوارئ المناخية إلى حد كبير على إزالة الكربون من الاقتصادات. وحسب ما جاء في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2020: نحو اقتصادات مستدامة⁽⁶⁾، فإن متوسط الخسائر السنوية التي ستقع إذا اتبعت مسارات كثيف الموارد وكثيف الكربون يُعمل فيه بالطريقة المعتادة، يمكن أن يصل إلى 675 بليون دولار، مع ما يصاحب ذلك من عدم استقرار اقتصادي، وفقدان لرأس المال البشري، وتدهور للنظم الإيكولوجية. ولتحقيق الانتقال إلى انبعاثات كربونية

(4) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.10.

(5) *The Future of Asian and Pacific Cities 2019: Transformative Pathways towards Sustainable Urban Development* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.1).

(6) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.16.

خفيضة، ينبغي للحكومات أن تأخذ زمام المبادرة من خلال إلغاء إعانات الوقود الأحفوري، وإدخال تسعير الكربون، وتخضير النظم المالية.

25 - ولهذا الغرض، شرعت الأمانة في شراكة متعددة البلدان لتحسين الاستعداد للمناخ لدى بلدان جنوب شرق آسيا، مع التركيز على تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ، والحوكمة المناخية، والتكامل الرأسي للإجراءات المتعلقة بالمناخ. وقد أطلقت الشراكة بدعم من الوكالة الكورية للتعاون الدولي خلال المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، في مدريد.

26 - واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها الخامسة والسبعين، قرارها 4/75 بشأن تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لتحديات تلوث الهواء في آسيا والمحيط الهادئ. ومكّن ذلك اللجنة من إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات لتنسيق الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء، وتحديد الأنشطة المشتركة للتعبيل بجهود مكافحة تلوث الهواء في جميع أنحاء المنطقة. وبدأت الأمانة أيضا مشروعاً تدعمه جمهورية كوريا للمساعدة في وضع خطط للتخفيف من تلوث الهواء على مستوى المدن في ثلاثة بلدان.

27 - ودعماً لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، تعمل الأمانة حالياً على سد الثغرات التي تعترى البيانات من خلال إقامة شراكات ودعم إنتاج بيانات وإحصاءات متكاملة متصلة بالمحيطات. وقامت خمسة دول أعضاء هي تايلند وساموا والصين وفيت نام وماليزيا بتجريب تجميع حسابات المحيطات في عام 2019. ووُضعت إرشادات تقنية ستنتظر فيها لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، شاركت أمانة جامعة نيو ساوث ويلز في تأسيس الشراكة العالمية لحسابات المحيطات في عام 2019 (انظر www.oceanaccounts.org). وتضم الشراكة، التي أجرت أول حوار عالمي لها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مؤسسات دولية ومنظمات بحوث وجهات أخرى صاحبة مصلحة، لوضع وتعزيز حسابات كلية شاملة للمحيطات من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن المحيطات.

28 - وابتغاء تيسير اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل المحيطات، ستركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، في دورتها السادسة والسبعين المعقودة في أيار/مايو 2020، على موضوع التعاون الإقليمي بشأن المحيطات. وقد أبرزت اللجنة، في الدراسة المتعلقة بموضوع الدورة، الافتقار إلى البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمحيطات، وتزايد الطلب على التحول باتجاه النقل البحري والأخضر المتاح للجميع، والثغرات التي تعترى إدارة مصائد الأسماك، والضغط المتزايد بسبب التلوث البحري باللدائن.

الاتصال الإلكتروني من أجل خطة عام 2030

التجارة والاستثمار

- 29 - جرى في خطة عام 2030 التسليم بأن التجارة الدولية محرك للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتواجه هذه الفرضية اختباراً عسيراً منذ عام 2018. فقد تباطأ في عام 2019 نمو الصادرات نتيجةً لانكماش الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية والسياسية التي لم تحل⁽⁷⁾.
- 30 - ومما يزيد من تعقيد الحالة، أنه سيكون لجائحة كوفيد-19 أثر كبير على التجارة في المنطقة في عام 2020، ولا سيما على قطاع السياحة والسفر. وقد أطلقت الجائحة أيضاً العنان لسياسات إقفار الجار القومية في المنطقة، حيث يكابد العديد من الدول الأعضاء لتأمين ما يكفي من المعدات الطبية ويلجأ إلى حظر التصدير. وفي بعض البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية، فرض أيضاً حظر على تصدير بعض المنتجات الغذائية.
- 31 - وفي هذا السياق، فإن استدامة التعاون الإقليمي أمر بالغ الأهمية لكبح النزعة الحمائية والمضي نحو نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بكفاءة أكبر. ويأتي الاتفاق الإطاري بشأن تيسير التجارة غير الورقية عبر الحدود في آسيا والمحيط الهادئ مكملاً لذلك العمل.
- 32 - ودعماً لتنفيذ الاتفاق الإطاري، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومصرف التنمية الآسيوي تقريراً قدما فيه لمحة عامة عن التقدم المحرز في تطبيق تيسير التجارة في المنطقة وتحليلاً متعمقاً للمساعدة في سد الثغرات في مجال تمويل التجارة. وأبرز التقرير أيضاً أن رقمنة التجارة عبر الحدود من شأنها مساعدة جميع الشركات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويمكن لمواصلة تنفيذ التدابير الرقمية لتيسير التجارة أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف التجارة بنسبة 16 في المائة في المتوسط، أي ما يقرب من ضعف متوسط معدلات الرسوم الجمركية الحالية في جميع أنحاء العالم.
- 33 - وطرأت أيضاً زيادة كبيرة على عدد التدابير غير الجمركية⁽⁸⁾. وفي حين أن ما يقرب من نصف هذه التدابير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يتناول بصورة مباشرة وإيجابية أهداف التنمية المستدامة، تُقدّر التكاليف التجارية المرتبطة بهذه التدابير بضعف التكاليف المرتبطة بالتعريفات الجمركية. ولذلك، فقد أصبحت التدابير غير الجمركية من الشواغل الرئيسية للتجار وواضعي السياسات في الجهود التي يبذلونها لضمان أن تظل التجارة وسيلة فعالة لتنفيذ خطة عام 2030.
- 34 - وساعد التحليل السياساتي والتوصيات الواردان في التقرير أيضاً على تحديد السياق لتنظيم المنتدى التاسع لتيسير التجارة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ومصرف التنمية الآسيوي وجهات شريكة أخرى في نيودلهي في الفترة من 17 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2019. وفي المنتدى، كشفت المناقشات بين واضعي السياسات ومراكز الفكر والقطاع الخاص عن الفرص والتحديات المرتبطة برقمنة التجارة في سياق التنمية المستدامة في المنطقة.

Asia-Pacific Trade and Investment Report 2019: Navigating Non-tariff Measures towards Sustainable (7)

Development (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.F.14).

(8) المرجع نفسه.

35 - ومن أجل دعم التحليل الوطني للتدفقات التجارية الثنائية والتعريفات الجمركية والاتفاقات التجارية الإقليمية، أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أداة استشارات المعلومات والمفاوضات التجارية (انظر <https://tina.negotiatetrade.org>). وتساعد هذه الأداة المفاوضين التجاريين على إعداد قوائم الطلب والعرض المتعلقة بالتعريفات الجمركية التي تُستخدم في المفاوضات الثنائية بشأن الامتيازات الجمركية. وتساعد أيضاً على تحديد الثغرات في مجال تيسير التجارة التي يمكن معالجتها من خلال التعاون بين البلدان، باستخدام بيانات مستمدة من مبادرة أخرى تقودها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وهي دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العالمية بشأن تيسير التجارة الرقمية والمستدامة.

النقل

36 - في ضوء تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي والأنشطة التجارية في آسيا والمحيط الهادئ، يمثل قطاع النقل عنصراً محورياً في مسيرة المنطقة نحو التنمية المستدامة. ووفقاً لتحليل أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لأن ما يقف وراء ارتفاع أداء المنطقة بوجه عام في مجال النقل هو عدد قليل من ذوي الأداء الأفضل، فإن ذلك يخفي تباينات كبيرة بين المناطق دون الإقليمية والبلدان⁽⁹⁾.

37 - وفي الوقت نفسه، سُجل في آسيا أعلى نمو لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناشئة عن قطاع النقل. وستتوقف الخطوات المقبلة على الانتقال إلى الربط السلس والشامل من خلال تحسين تكامل الهياكل الأساسية بين جميع وسائل النقل وتحسين الأداء البيئي للنقل بالطرق البرية.

38 - وتحقيقاً لهذه الغاية، ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ ومواصلة تطوير اتفاقات النقل المتعددة الأطراف في المنطقة، مثل الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الآسيوي السريع، والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة. ويسرت الأمانة حوارات وبناء قدرات المنطقة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتصلة بربط أنحاء المنطقة بعضها ببعض عن طريق وسائل النقل بصورة مستدامة، بما في ذلك موازنة المعايير، وتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية، وإدارة وتشغيل طرق وممرات النقل المختلط الوسائط، والتنمية المستدامة للموانئ.

39 - وضعت الأمانة أيضاً مؤشراً مستداماً للنقل الحضري. وفي عام 2019، استُخدم المؤشر لتقييم التنقل الحضري في خمس مدن، في إيران (جمهورية إيران الإسلامية) وبنغلاديش وبوتان ومنغوليا والهند. وقُدمت خدمات استشارية إلى المدن والبلدان لتيسير جمع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير تقييم المدن.

40 - وتشكل السلامة على الطرق أولوية هامة من أولويات السياسة العامة، بالنظر إلى الاتجاه المتزايد لعدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في المنطقة. وتُستخدم الأهداف والغايات والمؤشرات الإقليمية للسلامة على الطرق لآسيا والمحيط الهادئ للفترة 2016-2020، التي تديرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، كمبادئ توجيهية هامة لصياغة السياسات وتنفيذها، فضلاً عن تقييم التقدم المحرز. وما فتئت الأمانة وشركاؤها في التنمية ييسرون المناقشات الجارية بشأن إنشاء مرصد للسلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ باعتباره منتدى إقليمياً يركز على بيانات وسياسات وممارسات السلامة على الطرق.

Review of Sustainable Transport Connectivity in Asia and the Pacific 2019: Addressing the (9)
Challenges for Freight Transport (منشورات الأمم المتحدة، رقم E.20.II.F.2).

41 - وقد حظيت نظم النقل الذكية باهتمام متزايد من جانب الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وضع خارطة طريق إقليمية لنظم النقل الذكية المستدامة استجابة للطلب الداعي إلى تعزيز الأنشطة المتصلة بنظم النقل الذكية الذي قدم خلال اجتماع فريق الخبراء والاجتماع الإقليمي المعني بتطوير وتشغيل نظم النقل الذكية لأغراض نظم النقل المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في نيسان/أبريل 2019. وعملت الأمانة عن كثب مع أصحاب المصلحة الوطنيين في شمال ووسط آسيا وجنوب شرق آسيا لإجراء تقييم جماعي لإمكانات التحول إلى تكنولوجيات النقل الذكية بغية التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.

الطاقة

42 - نظرا لأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أصبحت مركزا اقتصاديا يعج بالنشاط بالنسبة للعالم، تواجه بلدان المنطقة مجموعة من التحديات في توفير الطاقة اللازمة لتلبية احتياجاتها المتزايدة في المستقبل. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على الطاقة في المنطقة بنسبة 37 في المائة بين عامي 2018 و 2030⁽¹⁰⁾. ومع استمرار المنطقة في الاعتماد على الوقود الأحفوري لتلبية تلك الزيادة السريعة، سيستمر تعرض البلدان لعواقب بيئية محددة ولآثار تغير المناخ التي تلوح في الأفق.

43 - ولم يكن تحليل التقدم المحرز في سبيل تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة إيجابيا كله. ففي الفترة من عام 2010 إلى عام 2017، تم توفير الكهرباء لـ 305 ملايين شخص إضافي، ولكن في عام 2017، كان 43,7 في المائة من السكان في آسيا والمحيط الهادئ لا يزالون يعتمدون على حلول الطهي الملوثة والضارة (انظر ESCAP/CE/2019/1). ولم تبرز المنطقة سوى تقدم ضئيل في زيادة حصة الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وستتطلب تلبية الطلب المتزايد على الطاقة مع تحقيق الهدف 7 في الوقت نفسه تخفيض الوقود الأحفوري ضمن تشكيلة مصادر الطاقة المستخدمة والاستعاضة عنه بمصادر طاقة متجددة وتحسين استدامة الطاقة إلى حد كبير.

44 - وللمساعدة في تنفيذ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، أنشأت الأمانة أداة لوضع الخطط المتعلقة بالطاقة على الصعيد الوطني تساعد أصحاب المصلحة على دراسة المستهدفات الوطنية في قطاع الطاقة؛ وإجراء النمذجة والتحليل فيما يتعلق بغايات الهدف 7 والمساهمات المحددة وطنياً طبقاً لاتفاق باريس؛ وإجراء تحليل للسياسات لسد هذه الثغرات. وقد تم تجريب هذه الأداة في إندونيسيا وبنغلاديش وجورجيا وخضعت لاستعراض أقران قام به خبراء خارجيون.

45 - ولتعزيز الربط بين شبكات الطاقة، وُضعت في عام 2019 خريطة طريق إقليمية بشأن ربط نظم الطاقة، بعنوان "تعزيز الربط الكهربائي عبر الحدود من أجل التنمية المستدامة". وتوفر خريطة الطريق الإقليمية، التي تولت تنسيقها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، الإطار اللازم لإنشاء شبكة مترابطة لمعوم آسيا توفر الإمداد بالكهرباء بشكل أكثر موثوقية واستدامة وأيسر تكلفة. وستؤدي الخطة إلى إضافة المزيد من الطاقة المتجددة إلى شبكة الطاقة وستدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وستساعد على الانتقال إلى نظام خفيض الكربون للطاقة.

Electricity Connectivity Roadmap for Asia and the Pacific: Strategies towards Interconnecting the Region's Grids (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.9).

46 - وشددت لجنة الطاقة، في دورتها الثانية التي عقدت في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، على ضرورة أن تواصل الأمانة دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لاعتماد الأداة التخصصية الوطنية لتخطيط الطاقة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة لاستخدامها في وضع خرائط الطريق الوطنية الخاصة بها. ورحبت لجنة الطاقة بخريطة الطريق الإقليمية المتعلقة بربط نظم الطاقة، التي ستقدم إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للنظر فيها في عام 2021.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

47 - واصلت المنطقة إحراز تقدم في توفير إمكانية الاتصال بالأجهزة النقالة لسكانها. وتشير التقديرات إلى أن نحو 95 في المائة من السكان مرتبطون حالياً ارتباطاً فعلياً بشبكات الجيل الثالث النقالة. غير أنه ليس هناك ما يضمن جودة تلك شبكات والقدرة على تحمل تكاليفها. وفيما يتعلق بشبكة خطوط الثابتة، لا تزال الاستثمارات متباطئة. وبالإضافة إلى ذلك، كان الاتصال بشبكة الإنترنت عبر خطوط ثابتة متاحاً لأقل من 2 في المائة من السكان في 18 بلداً على الأقل في المنطقة. وظل عدم توافر الاتصال بالشبكات العريضة النطاق والاشتراكات التي لا يمكن تحملها يحدان من قدرة الناس على الوصول إلى الإنترنت واستخدام التطبيقات الأكثر ثراءً بالمحتوى استخداماً فعلاً. وعلى العكس من ذلك، تسارعت وتيرة انتشار الاتصال الفائق السرعة بالإنترنت في البلدان المرتفعة الدخل مثل جمهورية كوريا، وهي أول بلد في العالم يبدأ استخدام اتصالات الجيل الخامس.

48 - وقد أثار الواقع الرقمي الجديد الذي أوجدته جائحة كوفيد-19 مخاوف متزايدة من أن تزيد الفجوة الرقمية من أوجه عدم المساواة. وفي مواجهة ذلك، واصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مبادراتها المتعلقة بطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، تنفيذ أنشطة تهدف إلى تعزيز الربط عبر الحدود من أجل النفاذ الشامل إلى شبكة الإنترنت ذات النطاق العريض الميسورة التكلفة والموثوقة، ولا سيما في المناطق دون الإقليمية التي ينعدم فيها الاتصال. وتركزت الأنشطة، في منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وميانمار وكمبوديا، على تحسين إدارة حركة الإنترنت. وأجريت دراسات جدوى بشأن إنشاء نقطة مشتركة لتبادل محتوى حركة الإنترنت في منطقة المحيط الهادئ والبلدان المذكورة أعلاه لخفض تكاليف مرور المحتوى العابر المتبادل دولياً وزيادة سرعة نقل البيانات. وفي البلدان غير الساحلية في شمال ووسط آسيا، جرى الاضطلاع بأنشطة تحليلية وإقامة حوارات بشأن السياسات وأنشطة لبناء القدرات فيما يتعلق بالنشر المشترك لكابلات الألياف البصرية على طول الهياكل الأساسية غير النشطة كوسيلة فعالة من حيث التكلفة لتوفير الاتصال بالإنترنت للمجتمعات المحلية النائية جغرافياً التي لا تحصل على خدمات كافية.

ثالثاً - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

ألف - الطموح إلى ما بعد النمو: نحو اقتصادات مستدامة في آسيا والمحيط الهادئ

49 - وفقاً لتحليل أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حدث حتى قبل جائحة كوفيد-19، تباطؤ كبير للنمو الاقتصادي للبلدان النامية في المنطقة، من 5,3 في المائة في عام 2018 إلى

4,3 في المائة في عام 2019⁽¹¹⁾. وفي ضوء الجائحة وتدابير الاحتواء الجارية، لا يزال عدم اليقين فيما يتعلق بالأنشطة الإنتاجية في المنطقة يتزايد، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على التجارة والسياحة والتمويل.

50 - وقد أدت الجائحة إلى تفاقم غير مسبوق للتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة. فإلى جانب قلب حياة الناس رأساً على عقب، تعيث جائحة كوفيد-19 فساداً في الاقتصادات الضعيفة أصلاً. ولا يمكن استبعاد حدوث ركود اقتصادي على نطاق المنطقة في عام 2020، إلى جانب إمكانية حدوث أزمات مالية. ولكلتا النتيجتين آثار كبيرة على الفئات السكانية والأسر المعيشية الضعيفة، التي يوشك بعضها بالفعل على أن تدهمه غائلة الفقر.

باء - البيانات والإحصاءات

51 - إن الإحصاءات الموثوقة والمناسبة التوقيت أساسية لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة ولها قيمة رئيسية بالنسبة للشفافية والمساءلة والمجتمعات الشاملة للجميع. ويبين التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام 2020 أن توافر البيانات لقياس التقدم المحرز في مؤشرات تحقيق أهداف التنمية المستدامة ارتفع من 25 في المائة في عام 2017 إلى 42 في المائة في عام 2019. غير أن توافر البيانات ما زال منعدماً بالنسبة لتثلث هذه المؤشرات في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن توافر البيانات محدود جداً فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة التي أحرز فيها تقدم بطيء، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الصلة بين السياسات والبيانات.

52 - وفي هذا السياق، أطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بوابة أهداف التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ في عام 2019، التي تتيح الوصول إلى البيانات والإحصاءات المتوفرة عن الحالة الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف السبعة عشر (انظر <http://data.unescap.org>). وتعمل البوابة بكامل طاقتها وتستخدم نفس البيانات الرسمية التي تستقيها المكاتب الإحصائية الوطنية وتجمعها الوكالات الوديعية، دون التدخل في التدفق الواضح للبيانات فيما بينها. وفي عام 2020، تواصل تطوير البوابة لتشمل تمثيلاً بيانياً أفضل للبيانات، وموجزات قطرية عن الأهداف، ومعلومات عن توافر البيانات المتعلقة بالأهداف على الصعيد الوطني، فضلاً عن تقييم التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي. وكان هذا التقييم، المتاح أيضاً في التقرير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، وهو تقرير سنوي، أساساً لتحديد التحالفات الإقليمية الموضوعية من أجل التعاون على نطاق المنظومة. وبناء على طلب المنسقين المقيمين، أتيحت التقييمات الوطنية للتقدم المحرز للمساعدة في وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في عام 2019، وذلك في بلدان منها تركمانستان وتيمور - ليشتي وكازاخستان وماليزيا.

53 - وعلى الصعيد الوطني، تقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الخدمات الاستشارية والدعم في مجال بناء القدرات لتعزيز النظم الإحصائية الوطنية وتعميم أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية. فقد ساعدت الأمانة المكاتب الإحصائية الوطنية لإنتاج بيانات للمؤشرات ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز نوعية الإحصاءات المستخدمة في حساب مؤشرات متعددة، مثل الناتج المحلي الإجمالي،

وزيادة توافر الإحصاءات للأهداف ذات التركيز البيئي التي تتقصها البيانات الكافية من خلال تطبيق نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية.

54 - فضلا عن ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المساعدة إلى الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين استخدام البيانات والإحصاءات في صنع السياسات. وقد وُضعت أداة بعنوان "ربط جميع السياسات العامة" لتيسير الحوار بين واضعي السياسات والمكاتب الإحصائية من أجل تحسين استخدام البيانات والإحصاءات في خطط التنمية الوطنية. وقد تم تجريب هذه الأداة في أرمينيا وساموا وسري لانكا والفلبين للسماح بإجراء حوارات أكثر تنظيماً وشمولاً بين مستخدمي ومنتجي البيانات في وضع سياسات شاملة مثل خطط تمكين المرأة.

55 - وتدعم الأمانة تنفيذ ومتابعة واستعراض الأطر الإقليمية الرئيسية مثل إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ. ويقوم برصد تنفيذ إطار العمل الإقليمي الفريق التوجيهي الإقليمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، الذي يتألف من ممثلين عن 22 حكومة و 8 جهات إنمائية شريكة وتتسق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. وفي اجتماعه الخامس، المعقود في عام 2019، تناول الفريق التوجيهي الإقليمي التقدم الذي كانت تحرزه الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها عن منتصف المدة بشأن تنفيذ إطار العمل. وفي إطار متابعة نتائج الاجتماع، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والجهات الشريكة الدعم التقني للمكاتب الإحصائية الوطنية ومكاتب التسجيل المدني ووزارات الصحة لضمان استجابات عالية الجودة ومواصلة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني المقرر عقده في عام 2020.

56 - ومما يعزز كثيراً عمل الأمانة في مجال الإحصاءات وجودُ أوساط إحصائية إقليمية قوية تجتمع بدعوة من لجنة الإحصاءات. ففي عام 2019، أبرز إقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب كونَ الإحصاءات مسألة إنمائية. ومن المجالات المحورية لتنفيذ الإعلان تمكين المكاتب الإحصائية الوطنية لتقود النظم الإحصائية الوطنية وتحويل المؤسسات الإحصائية كي تصبح رائدة في مجال الابتكار والتحديث، وسيشكل ذلك محور أسبوع الإحصاءات لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام 2020.

57 - وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إطار مؤشرات آسيا والمحيط الهادئ لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية، في سياق خطة عام 2030. ويمثل إطار مؤشرات آسيا والمحيط الهادئ، المستمد أساساً من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأطر ومجموعات البيانات المتفق عليها دولياً، أساساً للرصد والتقييم المنتظمين الطوعيين لتنفيذ الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بعد أن تقره الدول الأعضاء.

جيم - الشؤون المالية

58 - استجابة للحاجة إلى تقييم الاحتياجات الاستثمارية والاستراتيجيات المالية لتحقيق خطة عام 2030، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إطاراً لحساب المتطلبات الاستثمارية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ. وعُرض الإطار في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادئ لعام 2019: الطموح إلى ما هو أبعد من النمو⁽¹²⁾، التي أبرزت فيها الفجوة الاستثمارية السنوية البالغة 1,5 تريليون دولار الموجودة لدى البلدان النامية في المنطقة في سبيل تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وتقوم الأمانة حالياً بوضع دليل لتقييم الاستثمار اللازم لتحقيق الأهداف، سيُستند إليه في وضع استراتيجيات التمويل وتعميم أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاقتصادي ووضع السياسات.

59 - وقد أبرزت لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، في تقريرها عن دورتها الثانية، المعقودة في بانكوك في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (ESCAP/CMPF/2019/6)، الحاجة إلى بناء القدرات الوطنية لتنفيذ طرائق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل الهياكل الأساسية والتمويل الابتكاري. ودعت لجنة سياسات الاقتصاد الكلي إلى مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تعزيز إمكانية حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل.

60 - وقدمت الأمانة المساعدة التقنية إلى حكومة بوتان طوال عام 2019 بهدف دعم خطتها المتمثلة في إصدار سند أخضر سيادي. وأنشأت بوتان اللجنة المعنية بإصدار السندات الحكومية لتتولى، مستعينةً باللجنة الاقتصادية والاجتماعية، معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ، من قبيل مقدار المبالغ المالية التي يتعين جمعها، وحاملي السندات المحتملين، وعوائد السندات، وفترات الاستحقاق. واستعانت الأمانة أيضاً بمصارف استثمار ووكالات للتصنيف الائتماني لدعم ذلك العمل.

61 - وواصلت شبكة آسيا والمحيط الهادئ لتمويل البنى التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي أنشئت في عام 2018 بالتعاون مع حكومة الصين، تقديم الدعم للبلدان في وضع استراتيجيات لتمويل البنى التحتية ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بسبل منها الأطر التنظيمية وسياسات البنى التحتية القادرة على الصمود. وبحلول عام 2019، قدمت في اجتماعات الشبكة، وبتيسير من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، عروض إيضاحية لـ 23 مشروعاً للبنى التحتية في مراحل مبكرة وتجريبية من 19 بلداً، ونشرت الشبكة لمحة عامة عن مشهد تمويل البنى التحتية وعن نهج استراتيجية جديدة لآسيا والمحيط الهادئ.

62 - ورُكزت المنتجات المعرفية للأمانة على التحديات الإنمائية المحددة التي تواجهها البلدان ذات الاحتياجات الخاصة فيما يتعلق بالتحول الهيكلي. وأكدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تقرير أصدرته في عام 2019 الحاجة إلى أن توفر البلدان ذات الاحتياجات الخاصة فرص عمل لائقة من خلال التحول الهيكلي بهدف تحقيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية من أهداف التنمية المستدامة⁽¹³⁾. وفضلاً عن ذلك، يكشف تحليل للبلدان النامية غير الساحلية في آسيا وجود حاجة إلى التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية من أجل التعجيل بالتحول الهيكلي⁽¹⁴⁾.

63 - وما فتئت الأمانة تقدم أيضاً خدمات استشارية إقليمية وتنفذ مبادرات لبناء القدرات بشأن الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وتُظمت سلسلة من أنشطة بناء القدرات والتشاور ركزت على خروج الدول الأعضاء

(12) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.F.6.

(13) *Structural Transformation and its Role in Reducing Poverty: Asia-Pacific Countries with Special Needs* (13) Development Report (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.II.F.5)

(14) *Asia's Landlocked Developing Countries: Structural Transformation, Poverty Reduction and Financing for* (14) Development (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.3).

من منطقة جنوب آسيا المدرجة في فئة أقل البلدان نمواً من هذه الفئة. وأتاحت هذه الأنشطة لواضعي السياسات من بنغلاديش وبنان ونيبال استعراض أثر الخروج من تلك الفئة على تدابير التيسير القائمة وغيرها من المعاملات الخاصة والتفاضلية التي تحظى بها أقل البلدان نمواً في اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الإقليمية.

دال - التكنولوجيا

64 - من المسلم به أن العلم والتكنولوجيا والابتكار وسائل هامة لتحقيق طموحات خطة عام 2030 وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ومع ذلك، فإن وعد التكنولوجيا والابتكار لم يتحقق بعد بالنسبة للقراء.

65 - وفي هذا السياق، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدول الأعضاء في صياغة مجموعة من مبادرات السياسة العامة التي تعزز التكنولوجيا والابتكار في ركائز التنمية المستدامة الثلاث جميعها. وبدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، اعتمدت حكومة الفلبين استراتيجية لتشجيع ابتكارات أكثر شمولاً من خلال اتباع نهج إشراك القواعد الشعبية. وفضلاً عن ذلك، استحدثت في كمبوديا سياسة وطنية أكثر شمولاً في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. كما دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية حكومة منغوليا في تصميم استراتيجية إنمائية وطنية شاملة للجميع من أجل العصر الرقمي.

66 - وفي عام 2019، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية خمس دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهود أدت إلى استحداث تدابير وطنية لتشجيع نماذج الأعمال التجارية الشاملة للجميع وإلى النظر فيها. وقد حظيت تلك الجهود بمزيد من التشجيع على الصعيد دون الإقليمي في بيان رؤية القادة بشأن الشراكة من أجل الاستدامة وبيان الرئيس في مؤتمر القمة الخامس والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأصبح وضع مبادئ توجيهية للأعمال التجارية الشاملة للجميع في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من المنجزات المستهدفة ذات الأولوية في خطة عمل لجنة التنسيق المعنية بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للرابطة لعام 2020.

رابعاً - أضواء على التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا في آسيا والمحيط الهادئ والتعافي منها

67 - منذ بداية عام 2020، انتشرت جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم بسرعة مثيرة للجزع، وأدت إلى اضطراب شديد في الاقتصادات وفي حياة الملايين من الأشخاص على نطاق بالغ الاتساع. وتتأثر بلدان آسيا والمحيط الهادئ، التي يتسم العديد منها بتركيز الأنشطة الاقتصادية، والكثافة السكانية العالية، والتوسع الحضري، تأثراً شديداً بهذه الأزمة غير المسبوقة. وسارعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إلى التصدي لهذه الجائحة فأجرت تقييماً إقليمياً للآثار ووضعت تدابير لمواجهة على صعيد السياسة العامة بالتزامن مع انتشار الأزمة في المنطقة. وكان هذا التحليل بمثابة أساس لإسهامات في التقرير المعنون "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19". وفي الوقت نفسه، وفرت استنتاجات التقييم الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية سياقاً للمناقشة بشأن التدخلات المنسقة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة في التصدي للجائحة والتعافي منها. وفيما يلي لمحة عن الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها ضمن الأبعاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة.

68 - تتضمن الاستنتاجات الرئيسية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للجائحة وتدابير مواجهتها الاقتصادية على صعيد السياسة العامة، ما يلي:

(أ) شكلت صدمة كوفيد-19 فيما يتعلق بالعرض والطلب على السواء، تهديداً كبيراً لحياة الناس وللتوقعات الاقتصادية للمنطقة، وينبغي أن تعطي تدابير التصدي الاقتصادية القصيرة الأجل الأولوية للناس قبل الانتعاش الاقتصادي؛

(ب) ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير فورية وواسعة النطاق على صعيد المالية العامة، يدعمها تخفيف محدد الهدف لتشدد السياسة النقدية، من أجل احتواء كوفيد-19 وعلاج الناس وضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي؛

(ج) ينبغي للحكومات أن تيسر سرعة انتقال الأفرقة الطبية والأدوية الأساسية والمعدات الطبية وغيرها من السلع الأساسية عبر الحدود، وأن تزيل التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية؛

(د) يمكن أن يوفر التعاون الإقليمي سبلاً إضافية للتصدي للجائحة، عن طريق إنشاء صندوق طوارئ إقليمي و/أو دون إقليمي للصحة العامة وتنسيق تدابير تخفيف عبء الديون.

69 - وتشمل الاستنتاجات الرئيسية فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للجائحة وتدابير مواجهتها الاجتماعية على صعيد السياسة العامة، ما يلي:

(أ) امتلاك البلدان نظاماً مستقرة للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الشاملة للجميع يجعلها في وضع أفضل للتصدي للجائحة؛

(ب) يجب أن تكون الفئات السكانية الضعيفة في قلب جميع حزم الإصلاح الاجتماعي على صعيد السياسة العامة في الأجلين القصير والمتوسط؛

(ج) في الأجل الطويل، ينبغي للبلدان أن تستثمر من أجل تعزيز التأهب لحالات الطوارئ وتعزيز الحماية الاجتماعية بهدف تعزيز قدرة الاقتصادات على التكيف والتقليل إلى أدنى حد من أثر حالات الطوارئ الصحية في المستقبل؛

(د) يجعل الربط الرقمي التباعدَ البدني ممكناً دون عزلة اجتماعية، ولكن ثمة حاجة إلى تعزيز الاستثمارات للحد من الفجوة الرقمية؛

(هـ) يمكن أن يشجع التعاون الإقليمي على تعزيز التعاون في مجال البحث والتطوير المتصلين بالرعاية الصحية بحيث يمكن تطوير اللقاحات والأدوية بسرعة وإتاحتها لصالح جميع بلدان المنطقة.

70 - وتشمل الاستنتاجات الرئيسية فيما يتعلق بالآثار البيئية للجائحة وتدابير مواجهتها البيئية على صعيد السياسة العامة، ما يلي:

(أ) لا تقتصر فوائد تدابير السياسة العامة التي تستند إلى الالتزام بالاستدامة، في مجالات البنى التحتية الاقتصادية الرئيسية مثل النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، على المساعدة في مكافحة مرض كوفيد-19، بل تتعداها إلى تمكين المنطقة من السعي إلى تحقيق تميميتها المستدامة ومواجهة تغير المناخ؛

(ب) ينبغي أن تهدف جزم الحوافز الحكومية وترشييد إعانات الوقود الأحفوري إلى التعجيل بخفض انبعاثات الكربون وخضرنة الاقتصاد، بما في ذلك التنقل المستدام، وبنبغي ألا تدعم جزم الحوافز تصرفات الأعمال التجارية التي تؤدي إلى مزيد من التدهور البيئي؛

(ج) لا يزال دور التعاون الإقليمي حيوياً في التعامل مع البعد الإقليمي للأزمة لضمان إدارة نقشي الجائحة والتعافي منها بطريقة مستدامة؛ وبغير ذلك، ستتقوض قدرة المنطقة على التعافي وستتفاقم الآثار السلبية الناجمة عن نقشي الفيروس؛

(د) يمكن أن يحول التعاون الإقليمي بشأن الحفاظ على الحياة البرية دون حدوث جوائح في المستقبل وأن يخفف من حدتها لو حدثت، وذلك مثلاً عن طريق الحظر الجماعي للتجار غير المشروع بالأحياء البرية، واعتماد معايير صحية دولية، والعمل المشترك لوقف فقدان الموائل.

71 - وتعمل الأمانة أيضاً مع الحكومات في آسيا والمحيط الهادئ بهدف تعزيز تدابير السياسة العامة لدعم النساء والفئات الضعيفة في سياق جائحة كوفيد-19. وقد شرعت الأمانة في اتخاذ خطوات لتقييم أثر الجائحة على رائدات الأعمال وقدمت المشورة في مجال السياسات إلى الحكومات بشأن تقديم مساعدة خاصة إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء. وتعمل الأمانة أيضاً مع جهات شريكة رئيسية لدعم تعبئة الموارد من أجل تخصيص قروض إضافية لما تضرر بجائحة كوفيد-19 من تلك المشاريع.

72 - وتقود الأمانة تقديم التوجيه الإقليمي بشأن تعميم مراعاة حقوق ذوي الإعاقة وإدماجها في التصدي لكوفيد-19، بوسائل منها توفير مذكرة توجيهية وقاعدة بيانات للموارد على الإنترنت. وتجري حالياً مشاورات مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بهدف تحديد التدابير والنهج الفعالة التي تتصدى للتحديات المحددة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في سياق الجائحة.

73 - ودعمت الأمانة وضع إطار الأمم المتحدة للمواجهة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19. وفي هذا السياق، تعيد الأمانة توجيه برنامج عملها لدعم العمل في ثلاثة مجالات رئيسية: (أ) حفز الاقتصادات من خلال تدابير مالية ونقدية تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس؛ (ب) حماية الأشخاص، ولا سيما أكثرهم ضعفاً وأكثرهم تضرراً من الجائحة، بوسائل منها سياسات الحماية الاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ج) إصلاح سلاسل الإمداد وبناء قدرتها على التكيف من خلال التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وتعزيز الربط بين المناطق في مجالات التجارة والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيجري تفعيل مجالات العمل هذه في إطار مبدأ "إعادة البناء على نحو أفضل". وفي هذا الصدد، ستستخدم اللجنة صلاحيتها التنظيمية باعتبارها منبرا حكومياً دولياً، للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيد الإقليمي وإقامة شراكات مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

خامسا - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

74 - يحتل الطموح إلى تغيير العالم معاً مكانة محورية في خطة عام 2030. وتمثل الشراكات هدفاً من أهداف التنمية المستدامة وكذلك مبدأ أساسياً يقوم عليه طموح خطة عام 2030 عموماً. وتواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، مسترشدة بخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في آسيا والمحيط الهادئ، تعزيز الشراكات على الصعيد دون الإقليمي مع المنظمات الحكومية الدولية، وتيسير الحوار وتنسيق الإجراءات فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة، والتعاون مع القطاع الخاص، والعمل كجسر يربط بين المناقشات الوطنية والمناقشات العالمية في مجال السياسات المتعلقة بخطة عام 2030.

75 - وعلى الصعيد دون الإقليمي، دخلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في حوارات مع منظمات حكومية دولية بشأن المسائل ذات الصلة بتنفيذ خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تنسق تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (2016-2020). وفي عام 2019، أسفرت الشراكة عن إنشاء مركز الدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة التابع للرابطة؛ وإنشاء فريق موارد تابع للرابطة كمبادرة من المبادرات الرئيسية لخارطة طريق أوجه التكامل للفترة 2020-2025؛ ووضع خارطة طريق أوجه التكامل ذاتها. ومنذ نهاية عام 2019، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بتيسير الحوار بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة الرابطة بهدف وضع خطة العمل المقبلة.

76 - وعلى الصعيد الإقليمي، تشاركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مع رئيس فريق الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة في قيادة عملية وضع مقترحات محددة لتفعيل توصيات الأمين العام المتعلقة بإعادة هيكلة الأصول الإقليمية وإعادة تشكيلها. وأنشئت أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات لتقييم الموارد والخبرات القائمة وتحديد الخيارات التطلعية لتحسين استخدام الأصول الإقليمية دعماً لتحقيق خطة عام 2030.

77 - وفي الوقت الذي كان يجري فيه الاستعراض الإقليمي لعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019، واصلت آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ تيسير التعاون بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية. وفي آذار/مارس 2019، عُقد لأول مرة اجتماع لآلية فور انتهاء اجتماع فريق الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة بهدف تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين الهيئتين.

78 - ويركز العمل الفني لآلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على المجالات الرئيسية للتعاون الإقليمي ويقوم بهذا العمل سبعة أفرقة عاملة مواضيعية. فعلى سبيل المثال، قدم الفريق العامل المواضيعي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً فنياً في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني باستعراض بيجين+25، من قبيل الإسهامات في استراتيجية الاتصال، وتنظيم مناسبات جانبية، واختيار المتكلمين المحتملين. وقدم الفريق العامل المواضيعي المعني بالحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مساعدة تقنية مشتركة على الصعيد القطري، بما في ذلك تقديمها في سياق الاستجابة المنسقة للتقييم التالي لوقوع الكارثة في جمهورية إيران الإسلامية، وتقديم الخدمات الاستشارية أثناء بعثة تقنية مشتركة أوفدت إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أنشئت شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لآسيا والمحيط الهادئ بهدف تنسيق الدعم المقدم على نطاق المنظومة إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

79 - ومنذ إطلاق مرفق الاستجابة السريعة، ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين، تقدم الدعم التقني إلى

الدول الأعضاء في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية ومتابعتها. وقد تم تقديم الدعم لأكثر من 15 دولة من الدول الأعضاء بالمنطقة في إعداد استعراضاتها، بما في ذلك تقديمه من خلال برامج مبتكرة مثل برامج التوأمة، التي جرت فيها التوأمة بين أرمينيا وقيرغيزستان وبين جورجيا وأوزبكستان، من أجل تيسير التعلم والتعاون بين الدول الأعضاء التي تقوم بإعداد استعراضاتها الأولى وتلك التي تقوم بإعداد استعراضاتها الثانية. وسُلط الضوء على أفضل الممارسات في حلقة عمل إقليمية للتعلم من الأقران أثناء منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالتنمية المستدامة في عام 2019، وفي مجموعة مناقشات إلكترونية بشأن التعجيل بالتحول في عام 2020.

80 - وعلى الصعيدين دون الوطني والمحلي، ما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تدعم المدن في خمسة بلدان، هي تايلند والفلبين وفيجي وكمبوديا ومنغوليا، من أجل تحديد الأهداف والمؤشرات ذات الصلة وإجراء تحليل فيما يتعلق بوضع إجراءات في مجال السياسات لدعم خطة عام 2030. وفي كمبوديا، عُرض المشروع باعتباره ممارسة جيدة في إطار تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، وذلك في الاستعراض الوطني الطوعي للبلد، الذي قُدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2019.

81 - وفيما يتعلق بتعجيل التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مع القطاع الخاص للاستفادة من خبراته وموارده. والآلية الرئيسية للتعاون مع الأعمال التجارية في هذا الصدد هي شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية، التي تجمع بين المسؤولين التنفيذيين وممثلي الأعمال التجارية الرئيسية في المنطقة بهدف تعزيز ممارسات الأعمال التجارية المستدامة، وإبرام الشراكات مع الحكومات، وإثراء المناقشات المتعلقة بالسياسات. وقد تشاركت الأمانة والشبكة في تنظيم منتدى الأعمال السنوي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في بورت مورسبي يومي 21 و 22 حزيران/يونيه 2019 وكان موضوعه "الأهداف العالمية والفرص المحلية". وناقش المنتدى الكيفية التي يمكن بها لحلول ممارسات الأعمال التجارية المستدامة أن تساعد في تلبية احتياجات المجتمعات الريفية والحضرية في آسيا والمحيط الهادئ.

82 - ومن الأمثلة الأخرى على شراكة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مع القطاع الخاص في وضع حلول مبتكرة النموذج الأولي للبوابة المحاسبية لمنطقة المحيط الهادئ (انظر <https://portal-test-escap.hub.arcgis.com>). واستفادت المبادرة المشتركة من خبرة اللجنة في مجال الإحصاءات ومن الحلول المبتكرة في مجال البيانات الجغرافية المكانية التي قدمها معهد بحوث النظم البيئية. وهدف النموذج الأولي للبوابة المحاسبية هو تناول مسألة تجزؤ البيانات بشأن المحيطات وانعدام اتساقها، وذلك عن طريق جمع البيانات في مركز بيانات متناسق يركز على المستعملين. ويدمج النموذج الأولي على أساس المكان البيانات العامة المتعلقة بحماية المحيط الهادئ واستخدامه، مثل البيانات المتعلقة بأحوال المحيطات واستخدام موارد المحيطات في قطاعي مصائد الأسماك والسياحة.

83 - وأقيمت شراكات مع جهات إقليمية دولية مثل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والرابطة الدولية للمشاركة العامة بهدف تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والتشجيع على اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره في تحقيق خطة عام 2030. وأسفرت هذه الشراكات عن تحليل دراسات حالات إفرادية بشأن إشراك

الفئات الضعيفة والمهمشة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة⁽¹⁵⁾ وعن وضع أداة عملية للتخطيط والتقييم بشأن إشراك أصحاب المصلحة في تحقيق خطة عام 2030⁽¹⁶⁾. وقد استرشد بهذا العمل حواراً إقليمياً أوسع نطاقاً بشأن إشراك أصحاب المصلحة والمناقشة المتعلقة بإنشاء شبكة خبراء إقليمية لدعم المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة في القضايا البيئية في آسيا والمحيط الهادئ.

84 - وأقام مكتب المساعدة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وهو منبر لتبادل المعارف على الصعيد الإقليمي، شراكات مع أكثر من 50 كياناً من كيانات الأمم المتحدة وأكثر من 130 جهة من جهات تقديم المنتجات المعرفية ومن مؤسسات التدريب على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل تبادل المنتجات والخدمات المعرفية دعماً لتنفيذ خطة عام 2030. واستفاد أكثر من 3 000 من واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من دورات التعلم من الأقران في الموقع، والتدريب العملي، ودورات التعلم الإلكتروني على الإنترنت بشأن مكتب المساعدة. ومنذ إطلاق مكتب المساعدة في عام 2018، زادت قاعدة مستخدميه فتجاوزت 28 300 مستخدم وسجل أكثر من 122 365 مشاهدة لصفحاته بالإضافة إلى 2 000 متعلم إلكتروني على منصة التعلم الإلكتروني للمكتب و 1 700 عضو في مجتمع الممارسين المعنيين بأهداف التنمية المستدامة.

سادساً - استنتاجات

85 - في الوقت الحالي الذي يشهد بداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، تُقبل المنطقة على منعطف حاسم. وقد أشارت أدلة وفيرة إلى الحاجة إلى مسارات مؤدية إلى التحول لأن تركيز المنطقة على النمو القصير الأجل أدى إلى تحديات إنمائية مزمنة. ومن المرجح أن يكون لجائحة كوفيد-19 آثار سلبية كبيرة في المنطقة في المجال الاجتماعي (الصحة والتعليم والأمن الغذائي) والاقتصادي (الوظائف والعمالة والأجور الشخصية وإيرادات الأعمال التجارية والأرباح)، وأن تزيد من خطر تباطؤ التقدم الحالي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

86 - والمهمة القادمة في عام 2020 هي دعم المنطقة في التصدي لآثار الجائحة والتعافي منها. وهذه الجهود ليست منعزلة عن مجمل تنفيذ خطة عام 2030 بل هي جزء لا يتجزأ منه. وهي جزء من الطموح إلى عدم ترك أحد خلف الركب وبناء اقتصادات ومجتمعات أكثر شمولاً واستدامةً وصموداً أمام الجوائح وتغير المناخ والكوارث والنزاعات والعديد من التحديات الأخرى الوطنية والعابرة للحدود. وستواصل اللجنة دعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بتسريع التقدم والخروج من الأزمة.

(15) *Environmental Change through Participation: A Closer Look at How Inclusive Engagement Can Achieve Environmental Outcomes* (منشور الأمم المتحدة، ST/ESCAP/2864).

(16) ESCAP and International Association for Public Participation, "Creating a seat at the table: a stakeholder engagement planning and assessment tool for the 2030 Agenda" متاح على الرابط: <http://sdghelpdesk.unescap.org/node/1264> (تاريخ الاطلاع: 20 نيسان/أبريل 2020).